مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

ورقة بحثية

# تجربة مراكز التفكير والدراسات في العراق

أسامة الشبيب - غزوان المنهلاوي

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

**ملخص**

يزداد الحديث والبحث في مراكز التفكير والدراسات ودورها ومهامها وطبيعة التأثير الذي تقوم به على صناع القرار، وبلورة رؤى وتصورات في مجال السياسات العامة وتبنيها أو التسويق لها من أجل تنفيذها، والحديث عن مراكز التفكير في أي بيئة سياسية واجتماعية، يؤشر إلى حضور وتقدير لقيم (المعرفة والعلم والفكر) في تلك البيئة.

إن تطور مسائل الحكم في مفهوم الدولة المعاصرة، وتعقيد الملفات والقضايا المختلفة في السياسة والإدارة والعلاقات الخارجية والتحديات الأمنية والعسكرية، الباعث الأساس لوجود مراكز تفكير ودراسات، تحوي نخبة من الباحثين وأهل الرأي والخبرة في مجالات متنوعة. سنتناول في هذه الورقة الموجزة والمكثفة؛ مقدمة عامة عن مراكز التفكير والدراسات، وأهم عوامل فاعلية هذه المراكز، وتصنيفها ومحدداتها وتحدياتها في العراق، وفي الخاتمة نستعرض مجموعة من الافكار المقترحة بما يسهم في تطوير مراكز التفكير في العراق.

**مقـدمة**

إن مفهوم مراكز التفكير والدراسات يشير إلى أداء وظيفة جوهرية تتمثل في إعمال العقل وممارسة التفكير والبحث العلمي في تحديد مشكلة معينة أو بحث الحلول والبدائل لقضية ما، أو نقل المعرفة والخبرة للفئة المستهدفة في الحقول السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية. ويقع هذا النشاط عادة في مجال السياسيات العامة للدولة ومؤسسات القرار، ولعل مهمة مراكز التفكير والدراسات الأكثر واقعية هي الربط أو التوسط بين مؤسسات المعرفة العلمية والأكاديمية والفكرية ومخرجاتها، وبين صناع القرار والفاعلين السياسيين.

وقد اختلفت التسميات للمؤسسات أو المراكز والمنتديات التي تؤدي هذه الوظيفة، (مراكز تفكير، بيوت فكر، مؤسسات أبحاث ودراسات، أو بيوت خبرة... الخ) حيث يذهب بعض الباحثين إلى الفرق بين هذه العناوين والتسميات وتمييز بعضها عن بعض. طبعاً الحديث عن هذه التسميات بحاجة إلى بحث وتتبع تاريخي واصطلاحي لكل مفهوم ومصدره الأول

عند استعماله والبيئة التي ولد فيها، وهذا لا يتناسب مع هذه الورقة المختصرة، والتركيز على المشترك الوظيفي والعملي العام لها.

إن الحديث عن مراكز التفكير والدراسات في أي بيئة ثقافية وسياسية واجتماعية، يؤشر إلى حضورٍ وتقديرٍ لقيم (المعرفة والعلم والفكر والثقافة) في تلك البيئة والمجتمع. كما أنها تدلل على اعتماد المنهج العلمي والتخطيط السليم في التعامل مع القضايا والتحديات التي تواجه الدولة والمجتمع، وعلى مختلف الصُعد سياسية واقتصادية، وأمنية، واجتماعية، وغيرها.

إن فكرةَ وجود عقل يفكر ويدرس ويُستشار في صناعة القرار؛ سواء أكان قراراً سياسياً أم اقتصادياً أم أمنياً ، فكرةٌ لها جذور قديمة، رافقت من يملكون زمام الحكم والسلطة، ملوكاً ورؤساء وزعماء، حيث كان في القدم لكل منهم مستشار أو عدة مستشارين يتناقشون معهم في طبيعة مشكلة ما أو إيجاد حل لها، سواء أخذوا بالاستشارة أم لا، ونتيجة لتطور مسائل الحكم والإدارة في مفهوم الدولة المعاصرة، وتعقيد الملفات والقضايا المختلفة في السياسة والاقتصاد والأمن والعلاقات الخارجية، أصبح وجود مراكز تفكير ودراسات، تحوي نخبة من الباحثين وأهل الرأي والخبرة في مجالات متنوعة، قضية مهمة وضرورية، تساهم في وضع رؤية للقضايا والمسائل المطروحة من خارج الدوائر التنفيذية الضيقة (البيروقراطية الحكومية) وخارج الاطر النمطية، لإيجاد أفكار ابداعية (خارج الصندوق) عبر البحث والتحليل القائم على الادلة وفهم الواقع وتعقيداته؛ لتشكل وسيلة مهمة لصنع القرار وترشيده فضلاً عن تقويم السياسات العامة، ومن هنا تتأتى ضرورتها وأهمية وجودها.

لقد ولدت مؤسسات التفكير والدراسات بمفهومها الحديث -كما يرى بعض الباحثين- في القرن التاسع عشر؛ لكنها برزت وفق النمط المعاصر بشكل دقيق في بداية القرن العشرين في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وأوروبا وباقي البلدان الأخرى، ثم تجلت بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية، وازدهرت وتطورت بشكل خاص في نهاية النصف الثاني من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، حيث انتشرت في مختلف الدول والبلدان ومنها الدول العربية

والإسلامية، نتيجة للمتغيرات السياسية والاجتماعية والفكرية، وتطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال والتقنية.

## عوامل فاعلية وتطور مراكز التفكير

عند قراءة تاريخ نشوء مراكز التفكير والدراسات، وتجارب المراكز العريقة في هذا المجال، والبيئة التي ولدت فيها ونموها وازدهارها، يلاحظ هناك عدة عوامل أساسية ساهمت مخرجاتها، في فاعلية ورصانة هذه المراكز؛ نذكر أهمها باختصار:

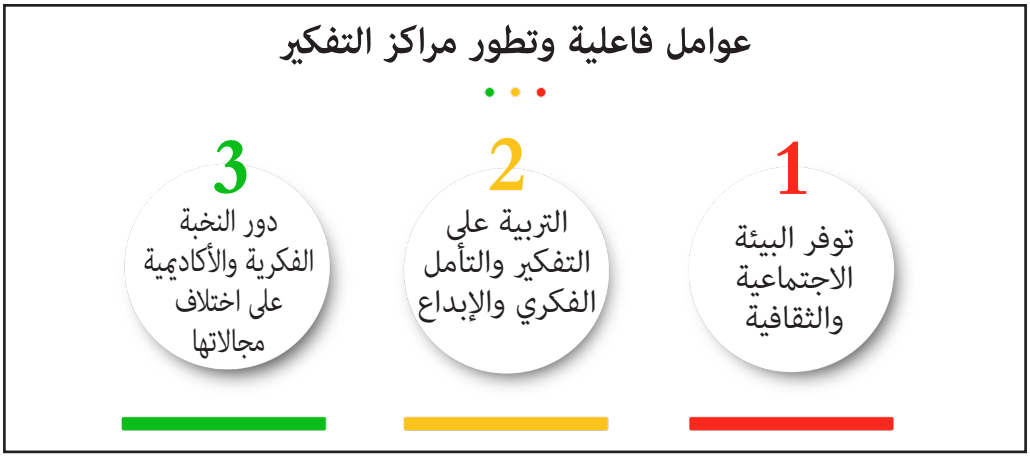


1. **توفر البيئة الاجتماعية والثقافية** التي تحترم وتقدر قيم العلم والمعرفة والفكر واعتمادها بوصلةً في رسم الخطط واتخاذ القرارات، ونبذ الارتجال والمزاجية الشخصية والرأي الأحادي في السياسة العامة وإدارة الحكم عموماً. وتجارب عدد من الدول المهمة والمتقدمة توضح دور مؤسسات الفكر والدراسات في رسم مسارات التقدم أو وضع الحلول لكثير من التحديات وطرق تجاوزها، بالمقابل تشهد تجارب الدول ذات الرأي الواحد والقائمة على الارتجال والمزاجية في اتخاذ القرارات لا سيما المصيرية، كيف أضحت تلك البلدان وشعوبها في آخر الركب الحضاري.

2. **التربية على التفكير والتأمل الفكري والإبداع**، وللمناهج التعليمية في المستويات الأولى والمتوسطة والعليا دورٌ بارز في الاستقلال الفكري والتشجيع على الرأي والتحليل ودعم الباحثين وأهل الفكر على الإنتاج الرصين، وفي هذا السياق توفر الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الرصينة بيئةً خصبة لإنتاج الأفكار والأبحاث والدراسات الحقيقية.

3. **دور النخبة الفكرية والأكاديمية على اختلاف مجالاتها**، وحضورها الفاعل في المجتمع وأخذ دورها الحقيقي في التأثير وصناعة الرأي وتحديد التوجهات العامة للمجتمع وصناع القرار،بناءً على معرفة وظيفتها في الحياة السياسية، والاجتماعية،والاقتصادية، والثقافية.

لا شك أن هناك عوامل أخرى يمكن بحثها في هذا الإطار، لكن ما رغبنا فيه هو الإشارة إلى النقاط الأساسية التي تمثل ركائز في تأسيس هذه المراكز وتطورها وازدهارها.

## مراكز التفكير في العراق محدداتها وتحدياتها

إن الحديث في العراق عن مراكز التفكير والدراسات، بالتأكيد ينطلق بعد التغيير في عام 2003م ونهاية حقبة الاستبداد وحكم الحزب الواحد والرأي الواحد، حيث نتج عن هذا التغيير، فتح الباب واسعاً للتعبير عن الحريات والأفكار والآراء، وانفتاح الحياة الاجتماعية والسياسية والعلمية على العالم، ومن خلال رصد عام يمكن وصف المشهد الحاضر، وفق تصور مبني على الملاحظة والمتابعة الإجمالية، يمكن تصنيف المراكز العلمية في العراق الى اربعة انواع أساسية هي:

### اولاً: مراكز دراسات حكومية في مؤسسات الدولة

وهي مراكز علمية تختص بإعداد البحوث والدراسات وإقامة النشاطات العلمية المختلفة بما فيها ورش عمل أو ندوات أو جلسات نقاشية في مجال عمل الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة أو الهيئات المستقلة، وينظم عملها القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة، إذ يوجد في العديد من الوزارات و الجهات غير المرتبطة بوزارة مراكز أو دوائر دراسات أو مؤسسات بحثية بعضها يرتبط برئاسة مجلس الوزراء أو مجلس النواب العراقي وعلى وفق التفصيل الآتي:

جدول رقم (1) اعداد مراكز الدراسات المرتبطة بؤسسات الدولة

| الجهة المؤسسية | عدد المؤسسات | عدد المراكز | النسبة |
|---|---|---|---|
| الوزارات | 23 | 14 | % 60 |
| الجهات غير المرتبطة بوزارة | 39 | 18 | % 46 |
| المجموع | 62 | 32 | % 51 |

**المصدر: إعداد الباحث.**

الصفة العامة في عمل هذه المراكز هو عدم فاعليتها، إذ تعمل وفق الأطر النمطية في المؤسسات الحكومية ولاتحاول تلك المؤسسات تفعيلها أو الأخذ بمخرجاتها، ويكون وجود

بعضعها مكان للتخلص من الموظفين غير المرغوب فيهم.

**ثانياً: مراكز بحوث أكاديمية في الجامعات**

وهي مراكز علمية في الجامعات الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تختص بإعداد البحوث والدراسات في حقل اختصاصها الدقيق أو العام، ونشرها في المجلات العلمية وينظم عملها نظام مراكز البحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (1) لسنة 1995 [1] وتقسم إلى: اولاً، مراكز بحث علمي متعددة الاختصاصات و ثانياً، وحدات بحثية إذ يبلغ عددها (101) مركز ووحدة بحثية في مختلف الجامعات العراقية الحكومية وتتولى هذه المراكز إعداد الدراسات والبحوث في ستة تخصصات أساسية وعلى وفق التفصيل التالي:

جدول رقم (2) اعداد مراكز البحوث الأكاديمية في الجامعات العراقية

| التخصص | العدد | |
|---|---|---|
| | مراكز بحثية | وحدات بحثية |
| التخصصات الطبية | 6 | 11 |
| التخصصات الهندسية | 5 | 9 |
| تخصصات العلوم الصرفة | 3 | 7 |
| التخصصات الزراعية والبيطرية | 2 | 8 |
| التخصصات الانسانية | 16 | 9 |
| التخصصات المتداخلة | 14 | 11 |
| المجموع | 46 | 55 |
| المجموع الكلي | 101 | |

**المصدر: إعداد الباحث.**

تهتم هذه المراكز والوحدات البحثية بالجوانب المعرفية الإثرائية بعيداً عن إيجاد الحلول العملية المتعلقة بالمشاكل التي تواجه الدولة، ويركز الباحثون فيها من أساتذة الجامعات على جوانب الترقية العلمية من خلال النشر في المجلات العلمية الأكاديمية إلا ما ندر من هذه المراكز.

1. https://rdd.edu.iq/wp-content/uploads/2022/12/1-1995.pdf

**ثالثاً: الجمعيات العلمية**

وهي جمعيات غير حكومية تختص بإعداد البحوث والدراسات والنشاطات العلمية المختلفة لأغراض تخصصية وهي تشابه عمل مراكز الدراسات التي تعمل في الجامعات ولكنها غير حكومية وينظم عملها قانون الجمعيات العلمية رقم (55) لسنة (1981) وتسجل في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ويبلغ عدد الجمعيات العلمية المسجلة (70) جمعية[2]، وترتبط بمجلس أعلى للجمعيات العلمية في العراق، وعادة ما يتم تأسيسها من قبل أساتذة الجامعات لأنها تقوم بأنشطة أكاديمية مركزة.

**رابعاً: مراكز التفكير والدراسات غير الحكومية**

وهي منظمات غير حكومية تعمل لاهداف اجتماعية عامة غير ربحية، يتم تسجيلها في دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، كجزء من المنظمات غير الحكومية في العراق (عدد المنظمات غير الحكومية ستة آلاف منظمة تقريباً مسجلة في دائرة المنظمات غير الحكومية بمختلف المجالات والاختصاصات ومنها مراكز التفكير والدراسات).

يتم تصنيفها على أنها مراكز تفكير ودراسات تعنى بإعداد الأبحاث والدراسات وأوراق السياسات وعقد الجلسات مع المتخصصين وصناع القرار بهدف التأثير في السياسات العامة.

إن كل نوع من تلك الأنواع الأربعة بحاجة إلى شرح وتحليل لواقعها وأدائها وما الفرص والتحديات التي تواجه كل صنف منها؛ لكن ما نود الحديث عنه وباقتضاب هو النوع الرابع (مراكز التفكير والدراسات غير الحكومية) وهي محور هذه الورقة، وعند النظر والتأمل العام نرى أن مراكز التفكير والدراسات في النوع الرابع، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف رئيسة هي:

**أولاً:** مراكز تفكير ودراسات، هي عبارة عن شخص واحد ليس لها نشاط ولا يترشح عنها منتج فكري وبحثي أو نشاط عملي كالورش والندوات وغير ذلك، بل هي مجرد عنوان إعلامي وشكلي وشخصي فحسب.

2. مقابلة مع الامين المالي للمجلس الاعلى للجمعيات العلمية.

**ثانياً:** مراكز تفكير ودراسات، لها نشاط ونتاج علمي معين؛ لكنها في مسارها وخطها العام أقربُ إلى مراكز علاقات عامة ومنتديات سياسية ومنابر إعلامية؛ أكثر منها مراكز تفكير ودراسات، وهذا يؤشر لعديد من الأدوات والوسائل التي تتحرك فيها و بها، لغايات بعيدة عن الوظيفة المركزية مراكز التفكير والأبحاث.

**ثالثاً:** الصنف الثالث -وهو القليل- برزت هناك بعض مراكز التفكير والدراسات لها كيانها ونشاطها الفكري المتنوع، ولها محاولات جادة في هذا الميدان، وتحث الخطى نحو توفر المعايير الرصينة والمعتمدة في أن تكون حقيقة، مراكز تفكير تساهم بشكل وآخر في البحث والرصد والتحليل وإثارة التفكير في المجالات التي تستهدفها، وتعمل على التواصل مع نخب أكاديمية وفكرية وصناع قرار.

وهذا الصنف الثالث يجسد تجربة جديدة في العراق بإيجابياتها وسلبياتها، وقد توفرت له فرص مختلفة كالحرية في الرأي والنشر والبحث والنشاط الثقافي والفكري، لكن في ذات الوقت تقف في طريق هذا النوع (الصنف الثالث) تحديات وعقبات لا يمكن إغفالها في الواقع، وهذه التحديات كثيرة لكن يمكن الإشارة إلى أبرزها:

1. عدم وجود تشريع قانوني يعرف هوية مركز التفكير والدراسات وينظم عملها وهيكلها وأهدافها وسبل دعمها وتحفيزها، فإن مراكز التفكير والدراسات هويتها ودورها يختلف عن عمل المنظمات غير الحكومية وإن كانت تشترك معها في بعض الأهداف والوسائل.
2. الجانب المالي والتمويل، وهذه من أهم العقبات التي تواجه مراكز التفكير والدراسات، إذ لا يمكن تصور مراكز فاعلة ومنتجة بدون الدعم المالي المناسب لتحقيق أهدافها، كما أن هذا الدعم، إنْ توفر، لا يكون قيداً عليها يعرقل عملها ويحرفها عن غاياتها وأهدافها الموضوعية والعلمية.

3. على الرغم من مساحة الحرية الواسعة في العراق، لكن تقلبات الواقع وتعقيداته السياسية والأمنية، وأقسامه الاجتماعية القومية والمذهبية، فيه من الحساسية والمحاذير غير القليلة، التي لا تسمح في كثير من الأحيان بالطرح الصريح العلمي والموضوعي؛ مراعاة لتلك التعقيدات والحساسيات.

4. ضعف التفاعل والتعاون الرسمي عموماً (صناع قرار)وله مظاهر مختلفة؛ بل يستنتج من كثير من الأفعال والممارسات ضعف الإدراك لأهمية وجود مراكز التفكير والدراسات في الحياة السياسية والاجتماعية.

5. ولعل ما ذكر في النقطة رقم (4) تابع لانخفاض مستوى الوعي الأجتماعي العام بضرورة وجودِ دورِ مراكزِ التفكير والدراسات، وما تفرزه من تصورات وأبحاث ونشاط معرفي يساهم في خدمة السياسيات العامة للدولة والمجتمع. كما يؤشر في هذا السياق أيضاً قلة الباحثين وأصحاب التخصص الحقيقي في كثير من المجالات والقضايا سياسية واقتصادية واجتماعية، وليس المقصود قلة (التخصصات الأكاديمية "الرسمية" في الجامعات) قد يكون هذا متوفراً وغير قليل. فضلاً عن ضعف مستوى المهارة البحثية وعدم بذل الجهد المناسب في الكتابة والبحث والتحليل في كثير من الأبحاث التي تقدم للنشر.

بالتأكيد كل نقطة من النقاط المذكورة أعلاه بحاجة إلى مزيد من الفهم والتوصيف والتحليل للوقوف بدقة على حقيقتها، لكن ما رغبنا فيه هو الإشارة السريعة المركزة وليس البحث الموسع والشامل، وذلك بما يلائم هذه الورقة.

**الخاتمة**

في الختام يمكن أن نخلص إلى عدة أفكار ونقاط في هذا السياق هي:

- تمثل مراكز التفكير والدارسات، تجربة حديثة وفتية في عراق ما بعد 2003م، وهي لا تزال في طور النمو والتبلور والفرز، وبحاجة إلى مزيد من الوقت والصبر والمثابرة لاكتساب الخبرة والاستفادة من التجارب الأخرى بما يوفر لها من أدوات ووسائط تناسب المناخ الاجتماعي والسياسي الذي تتحرك وتنشط فيه.

- صحيح أن مراكز التفكير تواجه عدة تحديات وعقبات عديدة في الواقع، لكن بإمكانها خلق فرص لها وفرض نفسها وتأثيرها، بما تقدمه من أفكار ودراسات نوعية وآراء عميقة في مجالات وقضايا لها أهميتها العملية والنظرية، ومن المؤكد أن تحقيق ذلك له استحقاقه من الوقت وتراكم الخبرة وبذل الجهود العلمية والمعرفية.

- أهمية التنسيق بين المراكز الفاعلة ذات الأهداف العامة المشتركة، في وضع إطار عام مشترك لا يلغي خصوصية كل مركز ومجاله وأهدافه؛وذلك لتحقيق منافع وأهداف مشتركة لمراكز التفكير والدراسات، وفي مقدمة ذلك ضرورة تنظيم قانوني يعرف مراكز التفكير وأهدافها ووظيفتها، وكذلك السعي لإنشاء صندوق مالي يوفر دعم لهذه المراكز يمول من الدولة والموازنة العامة -وليس الحكومة- وتوضع له ضوابط ومحددات يتم التنافس فيها بشكل رسمي وواضح.

- اثراء النقاش حول تجارب مراكز التفكير العالمية من حيث (التأسيس والارتباط، التمويل، العلاقات العامة)، من خلال عقد النقاشات والحوارات المعمقة حول تجارب مراكز التفكير العالمية.

- العمل على وضع تصنيف محلي لمراكز التفكير العراقية ونشره سنوياً لخلق تنافس موضوعي بين المراكز، فضلاً عن كونه يمثل اعلان عن مراكز التفكير في العراق ونتاجاتها

العلمية ليتم اعتماده ضمن التصنيفات الدولية لمراكز التفكير.

- تسهيل حصول مراكز التفكير على صفة النفع العام المشار اليها في المادة (17) من قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12) لسنة (2010) مما يساهم بتوفير مورد مالي مستدام للمركز ويعطي نوعاً من الإستقلالية في عمل المركز على المدى القريب والبعيد.
- إنشاء صندوق عام في الموازنة العامة لدعم المراكز الفكرية.

لا بد من التذكير أن هذه الورقة ومضامينها تمثل إثارة تستهدف مزيداً من البحث والتحليل المعمق لدور مراكز التفكير والدراسات في العراق، ولا شك في أن النقاش وطرح الآراء التقويمية،مسألة ضرورية في تطوير عمل هذه المراكز وإثراء دورها في الميادين والمجالات المتنوعة.

## هوية البحث

**اسم الباحث:** أسامة الشبيب - غزوان المنهلاوي

**عنوان البحث:** تجربة مراكز التفكير والدراسات في العراق

**تأريخ النشر:** ايلول سبتمبر 2024

**ملاحظة:**

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

**عن المركز**

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

**www.baidarcenter.org**

**info@baidarcenter.org**